مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الآثار العالمية للحرب الروسية-الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

علي عبدالرحيم العبوديّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الآثار العالمية للحرب الروسية-الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

علي عبدالرحيم العبودي *

الملخَّص التنفيذي:

- سوف ينتج عن العقوبات على روسيا التي بدأت باتخاذها فعلاً كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على قطاع الطاقة أزمةً عالميةً، ونقصاً في المعروض من النفط والغاز.
- سوف ينخفض النمو العالمي لعامي 2023–2022؛ نظراً لعدم اليقين والفوضى التي يشهدها الاقتصاد العالمي الآن، وَفْقاً لدراسة بريطانية أكَّدت انخفاض النمو العالمي بمعدَّل (1%).
- ستنمو الإيرادات المالية للعراق بنسبة نحو (200%) عن العام الماضي الذي بلغ متوسط سعر البرميل فيه نحو (74) دولاراً للبرميل، في حين ستنمو بنحو (375%) مقارنة بعام 2020، الذي بلغ فيه متوسط سعر برميل النفط (40) دولاراً.
- سينسحب التضخُّم العالمي خاصة في المواد الغذائية إلى الاقتصاد العراقي، إذا ما علمنا أنَّ العراق يستورد من الخارج نحو (80%) من استيراداته الغذائية من الخارج.
- سيزداد نزيف العملة الأجنبية من العراق، وخصوصاً الدولار نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، والحاجة إلى تعويض نقص الإمدادات في الحديد، والمواد الداخلة في البنى التحتية.

* باحث في الاقتصاد السياسي.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم أزمةً سياسيةً وأمنيةً واقتصاديةً أشبه ما تكون بأزمة الحرب الباردة (1947–1989)، إذ بعد التوترات والشد والجذب على مدار العقد الأخير بين روسيا من جهة، وأوكرانيا ومن خلفها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى، فعلتها روسيا بإعلان الحرب على أوكرانيا بعد أن وصلت الأزمة ذروتها، ونظراً للتشابك والترابط المعقَّد الذي يتسم به النظام العالمي الحالي، والذي جعل بعض الكتَّاب أن تطلق عليه اصطلاحاً بـ»القرية العالمية»، ألقت هذه الحرب بظلالها على جميع النظام العالمي بشقيه السياسي والاقتصادي، لكن هذا التأثير لم يكن على درجة واحدة من القوة على مستوى الدول، إذ إنَّ بعضها قد تأثَّر اقتصادها تأثُّراً مباشراً مع بدأ الحرب، فيما كان التأثير طفيفاً وغير مباشر على بعضها الآخر .

ومع اتجاه الأزمة بالتصاعد والتوسُّع والتعقيد، لدرجة تهديد نسق النظام العالمي الحالي، بدأت الدول تتحسَّس أزمة اقتصادية عالمية جديدة، وهنا يتبادر إلى الذهن لكلِّ متخصِّصٍ بالشأن الاقتصادي العراقي تساؤلات عدِّة، أبرزها: ما مدى انعكاس الحرب الروسية–الأوكرانية على الاقتصاد العراقي؟ وإذا كان هناك تأثير، فما هي أهم القطاعات الاقتصادية التي ستتأثر تأثُّراً كبيراً سواءً إيجاباً أم سلباً؟

في الحقيقة، يتطلَّب إعطاء إجابة علمية وموضوعية لهذه التساؤلات أولاً، إعطاء لمحة حول كيفية عمل الاقتصاد العالمي، وثانياً، انعكاسات الحرب على مستوى الاقتصاد العالمي.

أولاً: لمحة حول نسق الاقتصاد العالميّ وعمله

مرَّ النظام الاقتصادي العالمي بمراحل عديدة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من التشابك والتشعب والتعقيد، هذا النسق الاقتصادي العالمي الذي نشهده حالياً بأسسهِ وقواعدهِ وعناصرهِ وفواعلهِ لم يأتِ اعتباطاً، بل جاء وَفْق تطور فكري ونظري عميق جداً. لذا يمكن تعريف النظام الاقتصادي العالمي الراهن بأنه «نسق يتكون من مجموعة الأسس والقواعد الفكرية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول والفواعل من غير الدول»، إذ تسير هذه العلاقات الاقتصادية بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، وتبعاً لذلك يعمل الاقتصاد العالمي وَفْق تشابك وتكامل اقتصادي ومالي وخدمي بين الدول، ويمكن توضيحه وَفْق المخطط الآتي:

مخطط (1) العمل التكاملي للنظام الاقتصادي العالمي

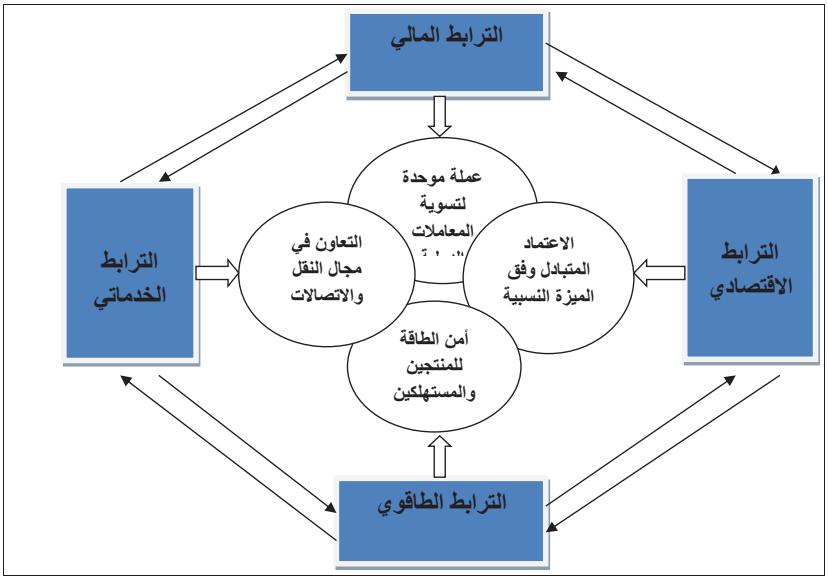

المصدر: المخطَّط من إعداد الباحث.

1. الترابط المالي: تمكن النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية من ربط الدول بعضها ببعض برابط مالي قوي، وذلك عبر فرض عملة رئيسة للتسويات الدولية كافة، إذ تُقيم جميع المعاملات التجارية والاقتصادية والخدمية بين دول العالم بالدولار الأمريكي، لذا أصبح الدولار يستخدم كعملة موحدة للتسويات الخارجية بين الدول، وكغطاء مالي للعملات المحلية[1]، وتبعاً لذلك يوجد اليوم نظام مالي تُجرى في إطاره تسوية جميع التعاملات المالية بين الدول، إذ تقوم الدول بتسوية معاملاتها المالية الناتجة عن العمليات التجارية والاستثمارية مع العالم الخارجي عبر منظومة المصارف العالمية التعاونية، المعروفة اختصاراً باسم سويفت (SWIFT)[2].

1. عبداللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، 2008): ص165.

2. Susan V. Scott and Markos Zachariadis, Origins and Development of SWIFT, 1973–2009, (London School of Economics and Political Science, 2012), p.p. 5-6.

2. الترابط الاقتصادي: يكمن هذا الترابط بيسر عبر التبادل والمتاجرة بالسلع والبضائع بين الدول، إذ تقوم التجارة بين الدول وَفْق الميزة النسبة التي جاء بها «ديفيد ريكاردو» فنجد امتلاك دولة (أ) ميزة نسبة في إنتاج القمح فتقوم بتصديره إلى دولة (ب) التي تعاني من ضعف في إنتاج القمح، في حين نجد دولة (أ) نفسها تستورد الألبسة من الدولة (ج) التي تمتلك ميزة في إنتاج الألبسة، ولكنها تعاني ضعف في إنتاج زيت الطعام الذي تستورده من الدولة (ب)، وعلى وَفْق ذلك قامت أسس منظمة التجارة الدولية (WTO)، على فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول كافة[3].

3. الترابط الطاقوي: يأتي الترابط الطاقوي بوصفه محوراً أساسياً للترابط الاقتصادي، إذ إنَّ مصادر الطاقة تُعدُّ المحرك الأساس في عملية الإنتاج على المستوى العالمي، خصوصاً النفط والغاز اللذان تسيَّدا مصادر الطاقة الأخرى، ونظراً للتوزيع غير المتكافئ للنفط والغاز عالمياً، نجد أنَّ هذه المصادر الطاقوية موجودة بوفرة في دول معينة، وتفتقر لها دول أخرى، في حين توجد بكميات قليلة في سائر دول العالم[4]، لذا يسير الترابط إذا ما علمنا معاناة أغلب الدول ذات الوفرة الطاقوية من ضعف في العنصر التكنولوجي، الذي تمتلكه الدول الأخرى، خاصة الدول الصناعية الكبرى، التي هي بحاجة ماسة إلى مصادر الطاقة، خاصة النفط والغاز لاستدامة صناعاتها وتطويرها، والذي تقوم بدورها بتصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى، ومن ضمنها الدول التي استوردت منها مصادر الطاقة[5]، لذا يكمُن الترابط بالأمن الطاقوي لكلٍّ من المصدِّر والمستوردين لمصادر الطاقة.

4. الترابط الخدماتي: يتداخل قطاع الخدمات مع جميع القطاعات الأخرى، لكن تبرز أهميته بوضوح في قطاع النقل والاتصالات، إذ إنَّ العالم مقسَّم إلى دول، ولكل دولة حدود معينة لا تسمح باختراقها من دون إذن، ولكي يتحقَّق الترابط العالمي في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي والطاقوي، يجب تحقيق الترابط والتنسيق بين الدول في مجال النقل والاتصالات، سواءً النقل البحري عبر الممرات البحرية أم النقل الجوي عبر اختراق أجواء الدول للوصول إلى الوجهة الأخيرة، لذا يكمُن الترابط بالتعاون المتبادل وَفْق المصلحة المشتركة بين جميع الدول، عبر تأمين

3. للمزيد ينظر: اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

4. عبدالصمد سعدون، وزياد عبدالرحمن، الطاقة الناضبة والصراعات الإقليمية، (المملكة الأردنية الهاشمية: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2016: 42.

5. المصدر نفسه: ص46.

الاتصالات، وتوزيع المهام، وهذا ما عملت على ترسيخه الاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لهذا الترابط والموقعة عليها أغلب دول العالم، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[6]، واتفاقية الطيران المدني الدولي[7]، التي تضم في عضويتها (191) دولة[8]، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاتصالات الإلكترونية[9].

تُكمِّل الارتباطات أعلاه بعضها بعضاً وَفْق عملية تنسيق وتكامل دولي، لذا أنَّ أيَّ تأثيرٍ أو خلل يُصيب إحدى ترابط الاقتصاد العالمي ينعكس فوراً على سائر الارتباطات، والأمثلة كثيرة على ذلك، لكن أبرزها في القرن الحالي هي الأزمة المالية عام 2008[10]، والأزمة الصحية العالمية (كوفيد19)، التي شلَّتِ الاقتصاد العالمي.

ثانياً: انعكاسات الحرب الروسية–الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

بدأت منذُ الأسبوع الأول للحرب مجموعة من الآثار تطفو وتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وذلك يظهر بوضوح عبر الفوضى والارتباك الذي تشهده الأسواق العالمية الآن، ويعود ذلك لا إلى أنَّ الحرب الدائرة في حقيقتها متعدِّية الحدود الروسية–الأوكرانية فحسب، بل إلى حجم روسيا ومكانتها في الاقتصاد العالمي أيضاً، إذ تُعدُّ روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، كما تمدُّ كلٌّ من روسيا وأوكرانيا العالم بنحو (30%) من حبوب القمح، والزيوت النباتية، فضلاً عن ذلك تُعدُّ روسيا أكبر مصدِّر للمعادن والأسمدة الزراعية في العالم، وشريك تجاري قوي لنصف دول العالم[11].

---

6. United Nations Convention on the Law of the Sea . look at the link: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

7.ينظر: الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي والمرور الجوي (ICAO)، القرارات السارية المفعول من اتفاقية شيكاغو 1944، (كندا، 2011). متوفر على الرابط:
https://www.icao.int/publications/Documents/9958_ar.pdf

8.الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO). متوفر على الرابط:
https://tfig.unece.org/AR/contents/org-icao.htm

9. الأمم المتحدة، اتفاقية الاتصالات الإلكترونية 2005. متوفر على الرابط:
https://tfig.unece.org/AR/contents/convention-use-e-communication.htm

10. للمزيد ينظر: بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي، تعريب: أنطوان باسل، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).

11. بابلو أوجاوا، هل تؤدي الحرب إلى ركود عالمي؟، (BBC NEWS عربي، 11 أذار 2022). متوفر على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/business-60690789

وتبعاً لذلك، يمكن رصد الآثار الاقتصادية المحتملة على الاقتصاد العالمي، وَفْق مؤشرات الاقتصاد الكلي، نلخصها بنقط عِدَّة:

1. أزمة في إمدادات مصادر الطاقة: تستحوذ روسيا جنباً إلى جنب مع دول منظمة أوبك (OPEC) على سوق الطاقة العالمي (النفط والغاز)، إذ يُنسَّق بين هذين الطرفين لإمداد سوق النفط بما تحتاجه من النفط والغاز[12]، لذا تكمُن قوة روسيا في هذا الجانب، وإذا ما علمنا اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على نحو (31%) من الإمدادات النفطية، ونحو (30%) من إمدادات الغاز، ونحو (30%) من الفحم على روسيا[13]، فإنَّ زيادة العقوبات على روسيا التي بدأت باتخاذها فعلاً كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خصوصاً على قطاع الطاقة، سوف ينتج عنه أزمة عالمية، ونقصاً في المعروض من النفط والغاز، ممَّا يؤدِّي إلى ارتفاع أسعار الطاقة بمستويات كبيرة جداً، وقد يتعذَّر السيطرة على هذا الارتفاع في الأمد الطويل، إذا ارتفع سعر برميل النفط بنحو (35%)، والغاز الطبيعي بنحو (200%) مع بدء فرض العقوبات على روسيا[14]. كما موضح في الشكلين (1، و2).

12. OPEC, Annual Statistical Bulletin, (Vienna, Austria, 2020), p.38.

13. دنفر صفيه، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر-بكسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018): ص45.

14. Alfred Kammer, and others, How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions, (IMF Blog, 15 MARCH, 2022). look at the link: https://blogs.imf.org/2022/03/15/how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions/

شكل (1 و2) أسعار النفط والغاز الطبيعي قبل الحرب وبعدها (2013–2022)

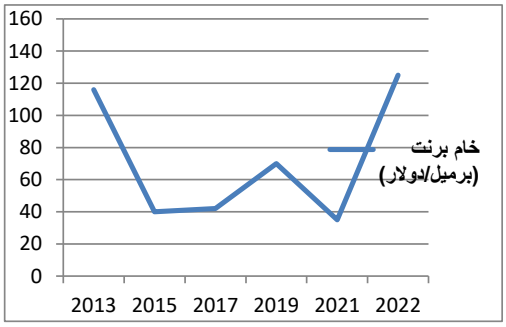

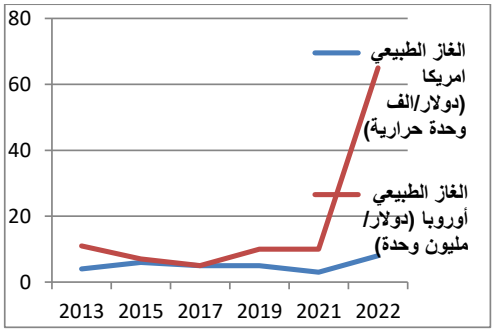

Source: Alfred Kammer, and others, How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions, (IMF Blog, 15 MARCH, 2022). look at the link: https://blogs.imf.org/2022/03/15/how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions/

2. تضخم عالمي: سوف تنسحب أزمة الطاقة على سائر القطاعات، فضلاً عن أنَّ روسيا وأوكرانيا يُعدَّان من المنتجين والمصدرين الرئيسين للسلع الأساسية، خصوصاً القمح، والذرة، والمعادن[15]، إذِ ارتفعت فعلًا ارتفاعاً كبيراً أسعار هذه السلع، وما زالت مستمرة في الارتفاع؛ ممَّا ينذر بتضخُّم عالمي عالٍ، خصوصاً مع اندفاع الدول إلى شراء القمح وتخزينه. وكما موضح في الشكلين (3، و4).

15. I bid.

شكل (3، و4) مقارنة أسعار القمح والذرة والمعادن قبل الحرب وبعدها (2013–2022)

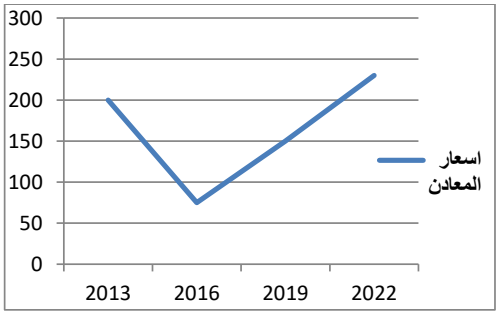

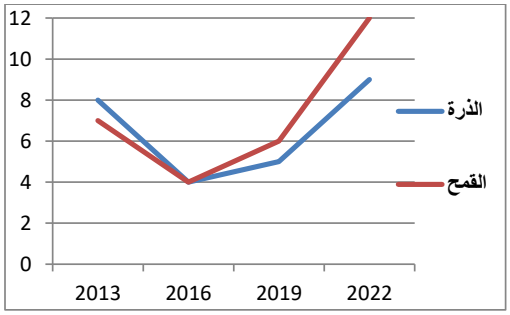

Source: Alfred Kammer, and others, How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions, (IMF Blog, 15 MARCH, 2022). look at the link: https://blogs.imf.org/2022/03/15/how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions/

وفي دراسة أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية البريطاني وَفْق تحليل قياسي يؤكِّد أنَّ التضخُّم العالميّ قد يرفع إلى أكثر من نقطتين مئويتين بحلول عام 2023[16].

3. انكماش نمو الاقتصادي العالميّ: نظراً لعدم اليقين والفوضى التي يشهدها الاقتصاد العالمي الآن، سوف ينخفض النمو العالمي لعامي 2022 - 2023، ووَفْقاً للدراسة البريطانية نفسها يؤكِّد معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية أنَّ النمو العالمي سوف ينخفض بمعدل (1%)، ويعزى السبب في ذلك، إلى النقص في إمدادات الطاقة الذي سيشهده العالم مع زيادة العقوبات على روسيا، وإلى تقليل حجم الاستثمارات الدولية الناتج عن عدم اليقين في الساحة العالمية[17]. فضلًا عن ذلك، أدَّتِ الحرب إلى تعطيل سلاسل التوريد التجاري (البرية، والبحرية)، إذ سيكون العبور عبر روسيا أصعب وأكثر تقييداً، كما قامت أوكرانيا مؤخَّراً بتعليق العبور التجاري عبر البحر الأسود، كما تحرَّكت تركيا لتقييد العبور عبر مضيق البسفور، هذا الوضع سوف يضعف

16.National Institute of Economic and Social Researc, What is the Economic Impact of the Russia-Ukraine Conflict, (London, 07 March, 2022) . look at the link: https://www.niesr.ac.uk/blog/what-economic-impact-russia-ukraine-conflict
17. I bid .

النمو الاقتصادي العالميّ ويقيّده بصورة كبيرة[18].

4. انقسام في النظام المالي: تعتزم كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على زيادة العقوبات الاقتصادية والمالية على روسيا، إذ قام كلٌّ منهما بفرض عقوبات تستهدف الشركات الروسية، والبنك المركزي الروسي، إذ ستمنع هذه العقوبات روسيا من الوصول إلى حوالي (643 مليار دولار) عبر دعم مقدرة روسيا من تحويل أصولها بالدولار الأمريكي واليورو إلى روبل، وتكمن الخطورة هنا بمدى إمكانية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من عزل روسيا وبنوكها الداخلية من نظام المدفوعات المالية العالمية «سويفت» (SWIFT)[19]. يمكن لمثل هكذا قرار أن يقسّم الكرة الأرضية على نصفين، وذلك عبر تطوير روسيا نظام بديل عن نظام «سويفت» المالي، وهذا ممكن، خاصة إذا ما علمنا أنَّ لروسيا شركاء اقتصاديين مؤكّدين لهم مكانة قوية في النظام الاقتصادي العالميّ، مثل: الصين، والهند، إذا ما حدث ذلك فعلاً سوف ينتج عنه آثار اقتصادية، وانعكاسات مالية كبيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ روسيا والصين قامتا فعلاً بتأسيس نظام مالي بديل عن «سويفت»، لكن تعاملاته حالياً قليلة جداً[20].

ثالثاً: الآثار المحتملة للحرب الروسية–الأوكرانية على الاقتصاد العراقي

يعتقد بعض المراقبينَ أنَّ العراق بمأمن عن آثار الحرب الدائرة في أوروبا؛ بسبب البعد الجغرافي بين العراق وروسيا–أوكرانيا، ربما هم محقون فيما يخص الآثار الاقتصادية المباشرة، خاصة إذ ما علمنا أنَّ العلاقات التجارية بين العراق ودول أوروبا الشرقية ومن ضمنها روسيا لا تشكّل سوى نسبة (2%) من حجم تجارة العراق[21]، لكنَّ العراقَ جزءٌ من النظام الإقليمي الذي هو جزء لا يتجزّأ من النظام العالمي، خاصة النظام الاقتصادي المتشابك والمترابط والمعقّد، لذا لن يكون العراق

18. Economist intelligence (EIU), . look at the link: https://www.eiu.com/n/global-economic-implications-of-the-russia-ukraine-war/

19. Mohamed El-Erian, We must tackle the economic fallout of the Ukraine war now, (the Guardian, 8March 2022). Look at the link: https://www.theguardian.com/business/2022/mar/08/ukraine-war-economic-fallout

20. Steven Terner, A China-Russia SWIFT Alternative Will Not Undermine Iran Sanctions, (The Washington Institute for Middle East Policy, 25 Feb , 2022) . look at the link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/china-russia-swift-alternative-will-not-undermine-iran-sanctions

21. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2020): ص55.

بمنأى عن الآثار الاقتصادية التي سترمي بنفسها على جميع دول العالم بدرجات قوة متفاوتة، وتبعاً لذلك، يمكن رصد الآثار الاقتصادية المحتملة على العراق سواءً الإيجابية منها أم السلبية، بالآتي:

1. الآثار الاقتصادية الإيجابية:

أ. وفرة مالية: يُعدُّ العراق من الدول المصدِّرة للنفط، إذ يحتلُّ المرتبة الثانية في إنتاج النفط وتصديره ضمن منظمة أوبك بعد السعودية[22]، وكما يحتلُّ المركز الثاني عربياً، والخامس عالمياً بمستوى الاحتياطيات النفطية وَفْق تقارير منظمات التصنيف العالمية، إذ بلغ احتياطي النفط الخام المؤكد في العراق عام 2021 نحو (149) مليار برميل، وهو بذلك يُعدُّ ثالث أكبر احتياطي على مستوى منطقة الشرق الأوسط بعد كلٍّ من السعودية، وإيران[23]، لذا يعتمد العراق في إيراداته المالية بنحو (90%) على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط، وتبعاً لذلك فإنَّ ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الحرب الروسية–الأوكرانية، سينعكس إيجاباً على الإيرادات المالية للعراق، إذ يتوقَّع خبراء أوروبيُّون أن يصل سعر برميل النفط إلى أكثر من (150) دولار للبرميل[24]، ما يعني أنَّ الإيرادات المالية للعراق وَفْق هذا السعر ستنمو بنسبة نحو (200%) عن العام الماضي الذي بلغ متوسط سعر البرميل فيه نحو (74) دولار للبرميل[25]، في حين ستنمو بنحو (375%) مقارنة بعام 2020، الذي بلغ فيه متوسط سعر برميل النفط (40) دولار[26].

ب. ارتفاع قيمة الناتج المحلي (GDP): إنَّ الارتفاع الحاصل الآن في أسعار النفط؛ بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وما قد يحدث من عقوبات أمريكية–أوروبية على قطاع الطاقة الروسي، ونظراً للإيرادات النفطية التي تمثِّل (45–60%) من قيمة الناتج المحلي العراقي[27]، وعلى افتراض

22. OPEC, Annual Statistical Bulletin, op, cit, p.11.

23. Global fire power (GFP), Proven Oil Reserves by Country, (classification:2021). Look at the link: https://www.globalfirepower.com/proven-oil-reserves-by-country.php

24.Rob Davies, How important is Russian oil and how high could prices go, ((the Guardian, 18 March 2022). Look at the link: https://www.theguardian.com/business/2022/mar/07/how-important-is-russian-oil-and-how-high-could-prices-go

25. تقرير شركة تسويق النفط العراقي (سومو) . متوفر على الرابط : https://somooil.gov.iq/exports

26. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والبحوث، 2020)، ص أ .

27. جمهورية العراق–وزاة التخطيط، التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي لعام 2021، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021)، ص6.

تحقق التوقعات السابقة لأسعار النفط مستقبلاً، فإنَّ ذلك سينتج عنه ارتفاع كبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق. كما موضَّح في الشكل (5).

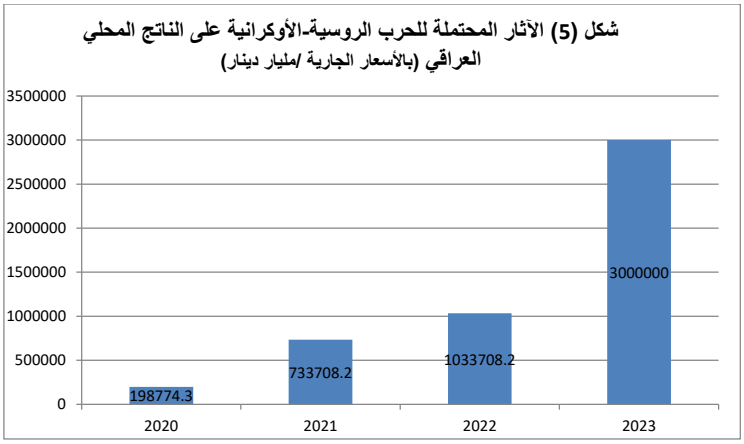

إعداد الباحث معتمد على: جمهورية العراق–وزارة التخطيط، التقديرات الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021–2020)، ص، ص، 2،5.

*2022–2023 توقعات على أساس متوسط سعر النفط ($150) للبرميل، وكمية إنتاج (3.5) مليون برميل.

2. الآثار الاقتصادية السلبية:

أ. تضخُّم عام: بدأ المستوى العام للأسعار في العراق بالارتفاع منذ قرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار العراق مقابل الدولار حتى سجَّل معدل التضخم (6.8%) عام 2021 بعد ما كان (3%) عام 2020[28]، ومن المتوقَّع جداً ارتفاعه بمستويات عالية، إذ سينسحب التضخُّم العالمي على المواد الغذائية إلى الاقتصاد العراقي، خصوصاً إذا ما علمنا أنَّ العراق يستورد من الخارج نحو (80%) من أمنه الغذائي، وَفْق تصريح مستشار الحكومة المالي (مظهر محمَّد صالح)[29].

28. ينظر: جمهورية العراق–وزارة التخطيط. متوفر على الرابط:
https://mop.gov.iq/news/view/details?id=808

29. نقلًا عن: الجزيرة الإخبارية، متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/2

ب. انكماش القطاع الحقيقي: تسهم القطاعات الاقتصادية الحقيقية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والنقل، والاتصالات، والسياحة) بنسبة (31%) من الناتج المحلي الإجمالي في العراق[30]، لذا وكنتيجة لارتفاع التضخم المستورد في الاقتصاد العراقي، فضلًا عن الإيرادات المالية الضخمة التي سوف تتحقَّق بفضل ارتفاع أسعار النفط؛ الناتجة عن حظر النفط الروسي، والذي سيدفع بدوره صانع القرار في العراق إلى أن يتكئ على حجم هذه الإيرادات، وإهمال القطاع الحقيقي، والتركيز على القطاع النفطي والمالي، ممَّا سيؤدِّي إلى:

- ركود اقتصادي مصاحب للتضخُّم في الأسواق المحلية.
- ارتفاع نسبة البطالة، نتيجة التضخُّم الركودي، إذ من الممكن أن ترتفع من (13.8%) حالياً[31] إلى نحو (30%) في الثلاث سنوات المقبلة.
- تعميق الاختلال في مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ت. تسرُّب العملة الصعبة إلى الخارج: في الوقت الذي تزداد الإيرادات المالية في الخزينة العامة للدولة العراقية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الناتج من النقص في المعروض النفطي بسبب الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، سوف يزداد بالمقابل تسريب العملة الصعبة إلى الخارج، وذلك عبر الزيادة في الاستيرادات التي سوف تكون أغلى من السابق، إذ يعتمد العراق اعتماداً كبيراً على استيراد السلع والبضائع والمشتقات النفطية من الخارج في سد حاجة السوق الداخلية، فمع تحقيق الميزان التجاري فائضاً في أغلب السنوات، إلا أنَّ ذلك يتحقُّق بفضل الإيرادات النفطية التي تمثِّل (99.7%) من إجمالي صادرات العراق[32]، إذ يذهب نحو (70-80%) من هذه الإيرادات المتحققة من بيع النفط الخام لسد الاستيرادات من الخارج. كما موضَّح في الشكلين (6، و7).

30. وزارة التخطيط، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020): ص10.
31. وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكر، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020): ص14.
32. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، مصدر ذُكر سابقاً: ص56.

شكل (6) قيمة الاستيرادات السنوية من الخارج مقارنة بالصادرات

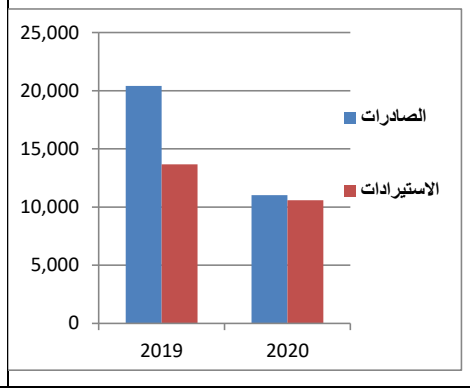

شكل (7) نسبة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات العراق

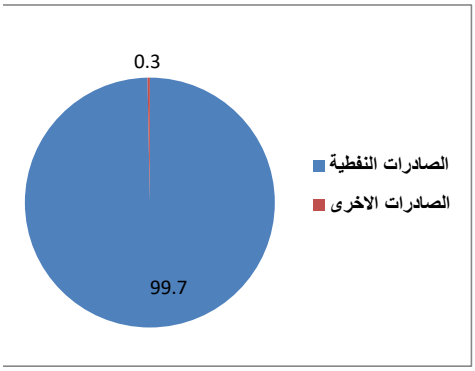

المصدر: إعداد الباحث معتمد على: وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكِّر، (الجهاز المركزي للإحصاء،

المصدر: إعداد الباحث معتمد على: وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكِّر، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020): ص11. والبنك المركزي العراقيّ، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الإحصاء والبحوث، 2020): ص56.

3. انسحاب الشركات الروسية العاملة في العراق:

تعمل مجموعة من شركات النفط والغاز الروسية في العراق، لكن أهمها: شركة «روسنفت» (Rosneft) التي تعمل في الحقول الشمالية، وشركة «لوك أويل» (Luk oil) التي تستثمر في حقل القرنة، وغاز «بروم» (Gazprom) التي تستثمر في حقل بدرة في محافظة واسط وحقول أخرى في الشمال(33)، ووَفْق تصريح للسفير الروسي في بغداد (ماكسيموف) فإنَّ روسيا تستثمر نحو (13) مليار دولار في قطاع الطاقة داخل العراق(34)، وإذا ما فرضت الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الروسي فمن الممكن أن تنسحب هذه الشركات من العراق، أو تُقيِّد أعمالها، ممَّا سيضر بالطاقة الإنتاجية للنفط العراقي.

33. Iraq-business news, List of International Oil Companies in Iraq 2022 . look at the link: https://www.iraq-businessnews.com/list-of-international-oil-companies-in-iraq/

34. نقلًا عن: الجزيرة الإخبارية. متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/13

وأخيراً، يمكن القول إنَّ الانعكاسات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية–الأوكرانية سواءً أكانت تلك الآثار المحتملة على الاقتصاد العالميّ أم على الاقتصاد العراقي تتوقَّف بدرجة كبيرة على تطوُّر الحرب ومدها، فكلَّما طالت الحرب سوف تكون الآثار الاقتصادية أكثر حِدَّة، وفيما يخص الوضع العراقي فما زالت الآثار طفيفة ما دامت الحرب في نطاق ضيق، وإذا ما توسعت الحرب لتشمل جميع العالم، فسوف يتكبَّد العراق خسائر كبيرة جداً، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على جميع المستويات خاصة السياسية والبشرية، إذ يُعزى ذلك للتوازنات الإقليمية التي ترتبط بطرفي الصراع.